

أحمد منصور يكشف أسرار التحقيقات السرية للنائب العام



الأحد 21 أبريل 2013 م

نافذة مصر

كشف الإعلامي أحمد منصور عدة مفاجآت تتعلق بالنائب العام المستشار طاعت عبدالله، مشيراً إلى أنه الوحيد في النظام الجديد الذي تعامل مع ما حدث في مصر علي أنه ثورة.

وقال منصور في مقاله بصحيفة الشروق: ما يحدث الآن في مصر، أن الجميع يتعامل مع ما يحدث على أنه لم يكن ثورة، شخص واحد قرر أن يتعامل مع ما حدث على أنه ثورة وهو النائب العام المستشار طاعت إبراهيم الذي يقارب على نطاق واسع من كل القوى الرجعية التي تربى العودة بالثورة للوراء، وحينما بحثت في سر هذه الحرب على النائب العام، وجدها تكمن في أشياء كثيرة، أهمها أن الرجل أسس ما كان يجب أن يؤسس من أول يوم قامت فيه الثورة وهو «نيابة الثورة»، حيث أصدر النائب العام في بداية يناير الماضي قراراً بتشكيل نيابة حماية الثورة برئاسة المستشار عمرو فوزي العمامي العام الأول وعضوية عشرين من رؤساء ووكالات النيابة العامة بهدف التحقيق في تقرير لجنة تقصى الحقائق والتعامل مع حالة الفلتان الأمني القائم في البلاد، وبالفعل قامت نيابة الثورة باستدعاء العشرات من السياسيين السابقين وحتى العسكريين وكثير من المعتقلين على ذمة قضايا من رموز النظام السابق في صمت ودون ضجة إعلامية، وعملت جهداً ممimentاً بعيداً عن وسائل الأعلام التي تلعب ضد ما هو في صالح هذا الشعب وصالح الثورة في هذه المرحلة، لأن التحقيقات ودققتها هي أهم ما يجب أن يجري في هذه المرحلة حتى لا تتحول القضايا إلى قضايا فارغة، كما حدث في معظم القضايا التي حولت

إلى المحاكم في عهد النائب العام السابق وكانت خالية من الأدلة والقرائن التي جعلت القضاة يحكمون بالبراءة.

وأضاف: «نيابة الثورة» وهي أحد أهم إنجازات النائب العام حتى الآن قامت بالتحقيق في قضايا كثيرة لم يعلن عنها الإعلام الذي يديره الفلول لاسيما ما يتعلق بالتحقيقات في ملف لجنة تقصى الحقائق أو في المعلومات التي بدأت ترد للنائب العام عن حجم الفساد الهائل الذي كان محتفياً وببدأ بعض المخلصين من الشعب المصري يعدون النيابة بخلافاتها، الأمر الآخر هو أن النيابة العامة قررت التعامل مع الفوضى القائمة في البلاد بشكل حاسم فلم تعد تصدر أحكاماً بالحبس على مثيري الشغب والفوضى الذين يسميهما الإعلام المتواطئ متظاهرين، أربعة أيام ثم يخلّى سبيلهم فيعودون إلى الشوارع ليمارسوا سياسية الفوضى وإنما طبقت نظام الحبس خمسة عشر يوماً وتجدد وجمعت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ما يزيد على سبعمائة من الباطلية ومثيري الشغب مما يسميهما الإعلام متظاهرين أو ثوريين ووجهت لهم تهماً ويحاكمون الآن عليها مما دفع غيرهم لإعادة حساباتهم، كما كشفت عن بعض ممولى بلاك بلوك، وبدأت في ضبط أدوات الفوضى في البلاد، كما أن قضية استيلاء مبارك على أموال القصور الرئاسية وقضايا الفساد الأخرى كانت هي السبب وراء

بقاء مبارك في الحبس بعد قرار المحكمة بالإفراج عنه.

وأنهي كلامه قائلاً: إن هناك ملفات ومفاجآت عديدة يعدها النائب العام سوف تعيد الثورة لمسارها هي السبب في الحملة عليه ولكن هل يمكن لنيابة الثورة أن تكون فاعلة دون تأسيس محكمة للثورة؟